الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة ماستر

عنوان المذكرة

الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

– علمي وليد

إشراف الأستاذة:

د. سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
قصاص شريفة	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
سلامة وفاء	مشرفا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
بوثلجة جمال	مناقشا	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى أنه وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ونتقدم بجزيل الشكر وكامل التقدير.

إلى الأستاذة المشرفة سلامة وفاء على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمت من توجيهات وعلى صبرها على إتمام هذا العمل.

نشكر اللجنة المناقشة على قبولها دعوتنا.

إلى كل الأساتذة الأفاضل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهموا معنا في انجاز هذا البحث المتواضع، ونعني بذلك القريب والبعيد.

إلى كل من كانوا عربون محبة وتقدير.

الإهـــــــداء:

إلى التي سقتني لبن المحبة ..... إلى الشمعة التي تنير حياتي إلى التي تشقى لتسعدني وتتعب لتريحني وتسهر لنومي

أمي الغالية

إلى من كان سببا في وجودي، إلى من لم يتوانى لحظة في مساعدتي.

أبي الكريم

إلى من تربيت بينهم، وقضيت معهم أحلى الأوقات

إخوتي و أخواتي

إلى من نهلت من فيض عملهم، فإن كان كثيرا فبفضلهم و إن كان قليلا

أساتذتي ومشايخي

إلى من كانت صحبتهم متعة، وفرقتهم وحشة

أصدقائي، وزملائي.

..... إلى كل هؤلاء لأهدي ثمرة جهدي هذا.

وليد

الملخص:

تهدف هده الدراسة إلى إبراز مختلف الآثار والنتائج المترتبة عن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

فمن خلال إجراء دراسة تقييميه لمنطقة التبادل الحر والى التعاون المالي بين الطرفين الأوروبي والجزائري ، توصلنا إلى أن هدا الاتفاق حمل الاقتصاد الجزائري خسائر عديدة نتيجة تقلص إيرادات الدولة الناجمة عن نزع الرسوم الجمركية وعجز الكثير من المؤسسات الجزائرية عن منافسة نظيرتها الأوروبية, بالإضافة إلى النقص الواضح لتدفقات الاستثمار في الجزائر كما يتيح بعض المزايا بفعل انخفاض أسعار السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، شراكة، الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

This study designed to highlight the various implications and consequences of the partnership agreement between Algeria and the European union.

It is through the evaluation of the exchange and financial cooperation between the two parties. Eu and Algeria reach this agreement carrying, the Algeria economy, many losses as result of shrinking state revenues resulting from nuclear disarmament to the tariffs and the inability of Algeria enterprises to compete with European counterparts, as well as the apparent lack of and investment flows in Algeria, It also offers some advantages due to the lower prices of goods imported from the European Union.

Key words : the algerian economy, partnership, the European Union.

فهرس المحتويات:

العنوان **الصفحة**

الملخص

الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

مقدمة عامة.....أ- ب- ت

الفصل الأول: الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية ..... 4 -23

تمهيد..... 4

المبحث الأول: عرض الاقتصاد الجزائري 5

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في إطار النظام الاشتراكي 5

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات وبرنامج التعديل الهيكلي.....7

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي 11

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورو جزائرية 12

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية قبل مؤتمر برشلونة 13

المطلب الثاني: الشراكة الأوروجزائرية (المفاوضات- الخطوط العريضة) 15

المطلب الثالث: أهداف ودوافع الشراكة الأوروجزائرية 18

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.....20

المطلب الأول: الدراسات السابقة 20

المطلب الثاني: القيمة المضافة 22

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري .24-54

تمهيد.....24

المبحث الأول: تقييم الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية 25

المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....25

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي والمالي في اطار الشراكة الأوروجزائرية 30

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية –الانعكاسات- 36

المطلب الأول: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الصناعي والزراعي.....36

المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على العمالة والاستثمار 40

المطلب الثالث: أثر اتفاقية الشراكة على ايرادات الميزانية العامة وعلى التجارة الخارجية 44

المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات الشراكة الأوروجزائرية.....48

المبحث الثالث: آفاق الشراكة الأوروجزائرية.....49

المطلب الأول: آليات إنجاح الشراكة الأوروجزائرية 50

المطلب الثاني: مستجدات الشراكة الأوروجزائرية 53

خلاصة الفصل.....54

خاتمة عامة 55-56

المراجع *57-61*

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها من حيث المشاريع و مبالغها خلال الفترة 2002-2017.	43

ئمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1 −1)	حصيلة البروتوكولات المالية مع الجزائر خلال الفترة (1977− 1996)	14
(2 −1)	وتيرة التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي	29
(2 −2)	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في المبالغ المالية المخصصة للجزائر في طار برنامج MEDA[1] خلال الفترة (1995− 1999)	31
(3 −2)	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج $MEDA_2$ خلال الفترة (2000− 2006)	32
(4 −2)	النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر	33
(5 −2)	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة (2002− 2014)	38
(6 −2)	عدد المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002− 2017)	41
(7 −2)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002− 2017)	42
(8 −2)	الواردات والصادرات الجزائرية حسب منطقة التبادل التجاري خلال الفترة 2016− 2017.	45
(9 −2)	الزبائن الرئيسين للجزائر خلال الفترة 2017	47

قا

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن ظاهرة العولمة و ما أفرزته من تطورات على المستوى العالمي أدت إلى تحول العلاقات الاقتصادية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين التكتلات الاقتصادية وعلى هذا الأساس أصبح من الصعب أن تتمكن دولة من تحقيق نمو اقتصادي دون تكتل إقليمي.

و لعل من أبرز الأمثلة الرائدة و الناجحة في تحقيق تكامل اقتصادي نجد تكتل الاتحاد الأوروبي.

أقبل الاتحاد الأوروبي على مناقشات مع بلدان حوض البحر المتوسط من خلال إمضاء اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، و التي أفرزتها قمة برشلونة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995، و أمام هذه التطورات والتحولات التي يشهدها العالم كان لا بد من الجزائر أن لا تبقى منعزلة عن العالم الخارجي و الدخول في فضاء اقتصادي جديد هو فضاء الشراكة الأورومتوسطية .و في هذا السياق أمضت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مدينة فالونسيا الاسبانية بتاريخ 22 أفريل 2002، ثم دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2005 بهدف الاندماج في السوق الأورومتوسطية،وهذه الاتفاقية لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كل الجوانب الاقتصادية (فرع تجاري وتعاون اقتصادي ومالي وتدفقات استثمارية) وجوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية لتنمية مستدامة.

إن هذا الاتفاق الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يعد منعطفا حاسما أمام الاقتصاد الجزائري نتيجة ما سيترتب عنه من آثار و انعكاسات اقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

إشكالية البحث:

تبعا لما سبق ذكره يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الآثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري بعد مرور عدة سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ؟

و يندرج تحت هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية:

1-ماهي المكاسب والخسائر التي تكبدتها الجزائر من جراء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؟

2- ما مدى التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي اللازم لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

3- ما مدى اتخاذ الجزائر لإصلاحات و إجراءات اقتصادية لمواكبة هذه الشراكة؟

فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- نتج عن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية أثار إيجابية وسلبية ؟

2- يعمل الاتحاد الأوروبي على دفع التعهدات كاملة في إطار الاتفاق.

3- يتوقف نجاح اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على استغلال الفرص المتاحة و مواجهة التعهدات التي تفر منها الشراكة.

أسباب اختيار الموضوع:

1- التعرف على الملامح العامة لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (المسار و المضمون).

2- كون هذا الموضوع يدخل في مجال تخصص اقتصادي دولي.

3- إبراز الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

4- الرغبة الشخصية في التعرف أكثر على موضوع الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

أهمية البحث:

يكتسي موضوع البحث أهمية متميزة للباحثين الاقتصاديين و صناع القرار، و يمكن حصر أهمية هذا البحث في كونه يعالج آثار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري مما يستدعي تسليط الضوء على هذه الآثار و ما نتج عنها من آثار ايجابية و سلبية مست الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

نحاول من خلال هذا البحث الوصول لمجموعة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي:

1- بيان آثار اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

2- إبراز و تقييم الآثار الناجمة عن هذه الشراكة.

3 تحديد الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لإنجاح هذه الشراكة.

منهج البحث:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف التي تسعى الدراسة للوصول إليه، و على طبيعة الموضوع في حد ذاته، و من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة و التي تعكس إشكالية الدراسة، و من أجل اختبار صحة الفرضيات، فقد تم اختيار المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية وصولا إلى توقيع الاتفاقية ، و كذلك المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الأمثل لتفسير و تحليل المعلومات و البيانات الخاصة بالشراكة.

هيكل البحث:

قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: يتناول فيه الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث يختص المبحث الأول بدراسة عرض الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و تطورها مرورا بمرحلة انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه وصولا إلى الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات.

أما المبحث الثاني فيتناول الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأوروجزائرية من خلال دراسة تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية منذ سنة 1976 في إطار اتفاقية التعاون الموقعة أنداك وصولا إلى اتفاقية الشراكة الموقعة سنة 2002، من خلال إبراز الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية.

أما المبحث الثالث: فقد خصص للدراسات السابقة و القيمة المضافة.

الفصل الثاني: نتناول فيه آثار اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

يختص المبحث الأول بدراسة تقييم و تحليل الجانب الاقتصادي و المالي لهذه الاتفاقية.

أما المبحث الثاني يتناول دراسة أهم انعكاسات هذه الاتفاقية على الاقتصاد الوطني و المبحث الثالث يتناول آفاق الشراكة الأوروجزائرية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا في انجاز بحثنا صعوبات أهمها:

1- الاختلاف في الإحصائيات من مصدر لآخر ، الأمر الذي شكل صعوبة كبيرة في التدقيق في مدى مصداقية و صحة المصادر.

2- من بين الصعوبات التي واجهتنا أيضا قلة المراجع خاصة الكتب باللغة العربية المتعلقة بموضوع الشراكة الأورومتوسطية و الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

إن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث قامت الجزائر بإتباع سياسة اقتصادية اشتراكية، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي مستغلة في ذلك الوضعية المربحة لسوق النفط العالمي، ونظرا لفشل هذا النهج في تحقيق التنمية الاقتصادية عملت الجزائر على تبني اقتصاد السوق من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، والخروج من الوضع المتأزم خلال تلك الفترة وقد ارتبطت الجزائر منذ عقود من الزمن بعلاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي بفعل عوامل اقتصادية وأخرى تاريخية وجغرافية إضافة إلى العوامل الاجتماعية، ونظرا للموقع الجغرافي المتميز للجزائر ضمن دول حوض البحر الأبيض المتوسط، سعى الاتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته مع الجزائر، أمضت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005.

و بهدف التعرف على مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاتحاد الأوروبي ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تناول عرض الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: يهتم بدراسة الاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الثالث: خصص للدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: عرض الاقتصاد الجزائري

اختارت الجزائر عيشة الاستقلال الوطني نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف التي ورثته عن الحقبة الاستعمارية،من خلال اعتماد أسلوب التخطيط بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية إلى غاية سنة 1989، ولكنه في سنة 1986 كشفت الأزمة النفطية هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع النفطي كنمط للتمويل ومع تغير الظروف الدولية اتبعت الجزائر أسلوب مخالف للسنوات الماضية، إذ اتخذت على عاتقها سياسات وإصلاحات اقتصادية كبرى تهدف إلى توجيه الاقتصاد الجزائري لقوى السوق.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في إطار النظام الاشتراكي

سعت الجزائر مند الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف كافة إمكانياتها المعدودة في ترتيب أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتدهورة ،من خلال رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد، بانتهاج النهج الاشتراكي لبسط النفوذ على الاقتصاد وفك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي ووضع الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق مخططات مقبلة لخدمة الأهداف التنموية. [1]

و بغرض إحداث تنمية شاملة ركزت الجزائر على القطاع الصناعي الأمر الذي استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية، بحيث كانت المنتج الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير الاشتراكي. [2]

اعتمدت الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي،و اعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هدا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد. [3]

---

[1] عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، ط 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص ص 218، 219.

[2] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر 2000– 2010**، مذكرة ماجستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011– 2012، ص 129.

[3] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **مقال حول أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**، جامعة وهران، 2007، ص 330.

لقد اتضحت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر أكثر في بداية السبعينات، عندما اعتمدت إستراتيجية النمو الغير المتوازن، أي نمو جميع القطاعات الاقتصادية بقيادة قطاع واحد، وبالتالي فقد تم وضع خطة تنموية اعتمدت نموذج الصناعات المصنعة (الثقيلة). [1]

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات دفع به إلى الانهيار نتيجة تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار بين سنتين 1985و1986. كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هده الفترة في تراجع مدا خيل الصادرات الجزائرية وارتفاع قيمة المديونية مما أدى إلى : [2]

– انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194 ألف في عام 1986 إلى 62 ألف في عام 1988، وبهذا ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650 ألف في عام 1986 إلى 8.1 مليون عام 1989، كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية التي أثقلت المقدمة من طرف الدولة مما أدى إلى تأزم الوضع الاجتماعي.

– انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 5.2 % في عام 1985 إلى 9.2–% في عام 1989. وارتفعت المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني وحدت من مصداقيته في أسواق المال العالمية إلى 3.25 مليار دولار عام 1989، مما انعكس في ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 75.25% لنفس السنة.

و يمكن إبراز نتائج المحاولة التنموية في النظام الاشتراكي في ما يلي: [3]

– وصول النموذج المتبع في تنمية الاقتصاد الجزائري إلى نفاذ قدراته في إحداث الحركية التنموية المرغوبة و تحقيق الأهداف المعلنة زمن انطلاقه سنة 1967 فاستراتجيات التكامل والاندماج بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه انهارت ، كما أيضا التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية ويضاف أيضا هذين العنصرين عنصر آخر يتمثل في بروز الإختلالات الاجتماعية.

– تفاقم القيود الواردة على الاقتصاد الوطني فهده زيادة مضطردة للطلب الاجتماعي بمختلف مكوناته من جهة تقابلها محدودية الموارد المالية التي انعكست خصوصا في التأثير المفرط للاقتصاد الوطني بالاختيارات ذات المنشأ الخارجية إضافة إلى الآفاق الضيقة في ما يخص التوازنات المالية الخارجية.

---

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 332.

[2] مرجع نفسه، ص 225.

[3] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962، 1989 – 1990، 2005)**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2012، ص 192.

– إن سنة 1986 كانت سنة الصدمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر، فانهيار أسعار النفط اظهر جليا الإختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والتي كانت تختفي ولفترة طويلة وراء عائدات الصادرات البترولية، كما يتوقع أن يصاب الاقتصاد بهزات عنيفة من حين إلى آخر، بالموازاة مع التقلبات التي تحدث باستمرار في السوق البترولية وانعكاساته على الموارد المحدودة.

في هذا السياق العام الاقتصاد الجزائري لم يعد النموذج المذكور قادرا على مواصلة عملية التصنيع وتطوير الزراعة وتحقيق تعاون دولي مثمر وإيجاد حلول المشاكل الاجتماعية خصوصا مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات وبرنامج التعديل الهيكلي

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم تصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاحات مؤسسات الدولة، أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي. وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في: [1]

– انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسب 1.5% في المتوسط خلال الفترة 1986-1991.

– تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

– تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو غير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينات وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات الدولة في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا.

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 08)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 07- 08.

1- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)

بسبب الوضعية المزرية للاقتصاد الجزائري، حيث كان يعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي والخارجي وتنامي حدة الإختلالات الاقتصادية على الرغم من تطبيقها لمجموعة من الإصلاحات امتدت إلى نهاية 1993، وبهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير الذي يغطي الفترة 1994 إلى 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 1995 إلى 1998. [1]

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي:(1-4-1994/31-03-1995):

إن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي يتطلب أساسا القيام بجملة من الإجراءات منها: إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، احتواء وتيرة التضخم، تحديد التجارة الخارجية ، تعميق الإصلاحات الهيكلية مع تخفيض خدمات الديون الخارجية.

أ- الأهداف الأساسية لبرنامج التثبيت الاقتصادي:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية شملت جميع الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني حيث رسمت الأهداف التالية: [2]

- القضاء على عجز الميزانية العمومية عن طريق عقلنه نفقات التجهيز ، تثبيت الأجور والرواتب، تحرير أسعار المنتجات المدعمة وتحسين المردود الضريبي.

- التقليص من الكتلة النقدية عن طريق تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية، فقد سعر صرف الدينار بـ 40.17 % في أفريل 1994، الحد من التضخم النقدي وتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات الغير المستقلة.

- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبئ الديون الخارجية بواسطة إعادة جدولة الديون.

---

[1] مدني بن شهرة، **(الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 144.

[2] بوقموم محمد، معيزي جزيرة، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993- 2008)**، على الموقع الالكتروني http//www.iasj,net، تاريخ التصفح 25- 04-2019.

- تحرير الاقتصاد عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف.

ب- النتائج المترتبة عن برنامج التثبيت الاقتصادي:

من بين الآثار المترتبة عن هذا البرنامج نجد: [1]

- بلغ معدل نمو الناتج المحل 2.0- %، بينما كان 2-%عام 1993.

- لم يتجاوز معدل التضخم 29%.

- خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج المحلي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.

- تحسين ميزان المدفوعات الذي مكن من زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار عام 1993.

1-2- برنامج التعديل الهيكلي(22 ماي 1995- 21 ماي 1998):

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أن تجسيد الإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي.[2]

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات.

- تخفيض التضخم إلى 10.3%.

- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994- 1995.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.

- وضع إطار تدريجي للخوصصة.

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، مرجع سبق ذكره، ص ص 335- 336.

[2] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر، بلقايد، تلمسان، 2017- 2018، ص 124.

و لتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت في ما يلي:

أ- سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية:

و هي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق:

- توسيع الضريبة على القيم المضافة.

- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.

-إزالة دعم الأسعار.

-عقلنة نفقة التجهيز.

ب- سياسة متوسطة المدى:

سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته ،الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

*** نتائج البرنامج:**

لقد نتج عن هذا البرنامج مجموعة من النتائج الإيجابية والسلبية أهمها: [1]

- سجلت الميزانية فائضا بلغ 3%، 2.4% ، 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي.

- انخفاض المستوى العام للأسعار من 29% سنة 1994الى 7. 18% سنة 1996 ثم 5.7% و5% خلال سنتي 1997 و1998 على التوالي.

- حقق الحساب الجاري فائضا سنتي 1996-1997 قدر بـ1.25 مليار دولار على التوالي.

[1] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 127- 128.

– انتقلت الاحتياطات الدولية من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.52 مليار دولار سنة 1996 لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار رغم التراجع النسبي خلال سنة 1998 بـ 6.08 مليار دولار بسبب تراجع أسعار المحروقات.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية، بهدف تحقيق التنمية الشاملة حيث تم تحديد أهم الأولويات والأهداف الرئيسية المراد تحقيقها خلال كل فترة من فترات كل برنامج ولقد تمثلت هذه البرامج في ما يلي:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدول للتأثير على وضع اقتصادي معين وذلك لتبني رفع سياسة الطلب الكلي والتي تفسر على اساس أنه في حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي الطلب الكلي ويؤدي هذا الأخير إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة، ولهذا الغرض يشمل هذا البرنامج القطاعات التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل.[1]

كانت الانطلاقة سنة 2001 لتمتد إلى غاية سنة 2004 بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار أي ما يقابل 7 مليار دولار تم استثمارها في النشاطات التي انعكست على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمل على تحقيق عدة أهداف منها: [2]

– دعم النشاطات الإنتاجية كالفلاحة، الري، الصيد البحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تهيئة الهياكل العمرانية والقاعدية.

– الاهتمام بالمناطق الريفية والهضاب العليا والمناطق المعزولة.

– خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن ومكافحة الفقر.

---

[1] براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2004)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 21)، جامعة مستغانم الجزائر، 2017، ص ص 121-122.

[2] مرجع نفسه، ص 122.

2- برنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009:

في هذا البرنامج تعتزم الدولة الجهود لإنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، كما يعد هذا البرنامج مخططا تنمويا مشجعا من خلال ما رصد له من مبالغ ضخمة بهدف تحقيق قفزة نوعية في ميدان

التنمية من ناحية وإنجاز الأهداف المسطرة ضمن البرنامج، تنمية ولايات الهضاب وولايات الجنوب واستدراك التأخر المسجل على مستويات عديدة وقطاعات مختلفة رصد لهذا البرنامج غلافا ماليا يقدر بـ 4202،7 مليار دج بغية تحقيق أهداف رئيسة وهي: [1]

- تحسين ظروف معيشة السكان.
- تنمية البنى التحتية الخاصة بالهياكل القاعدية
- دعم التنمية الاقتصادية.
- عصرنة الخدمات العمومية.
- تحديث الاقتصاد في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014:

يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي مكملا للبرامج السابقة وهو يندرج ضمن نفس السياسة السابقة المنتهجة، بالإضافة إلى تحقيق استدامة التنمية للمشاريع وتوظيفها للاستفادة منها في خلق مناصب شغل، الرفع من المستوى المعيشي للأسر، تكثيف البنيات التحتية وتحسين نشاط التنمية البشرية.

خصص هذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل قيمة 286 دولار، ويعد هذا المبلغ استثنائيا خاصة حيث تجسد في وقت تعاني فيه الكثير من الدول من عجز في ميزانيتها وتتبع سياسة التقشف ويهدف هذا البرنامج بصفة عامة إلى تحقيق ما يلي:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية بالأخص في قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه والانطلاق في مشاريع جديدة.
- تشجيع إنشاء مناصب شغل وخلق ثلاثة ملايين منصب خلال السنوات الخمس للبرنامج.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، تعميم التعليم واستخدام الإعلام الآلي في كل المستويات.
- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، إنعاش قطاع الفلاحة والصيد البحري.

---

[1] أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015- 2016، ص 233.

[2] براهيمي بن حراث، حياة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأوروجزائرية

ترتبط الجزائر بعلاقات وطيدة مع الاتحاد الأوروبي منذ عقود وهذا راجع إلى عوامل اقتصادية وأخرى جغرافية وتاريخية، وبعد انعقاد مؤتمر برشلونة سنة 1995، تم إطلاق مفهوم جديد للعلاقات الأورومتوسطية تحت مسمى الشراكة الأوروجزائرية، ومن خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى تطور العلاقات الأوروبية من خلال اتفاقية التعاون 1976 ووصولا إلى النهج الجديد للتعاون الأوروجزائري من خلال دراسة الخلفية والدوافع والمضمون العام لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية .

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية قبل مؤتمر برشلونة

1- طبيعة العلاقات الأوروبية الجزائرية قبل 1976.

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية الاقتصادية على غرار ما فعل المغرب وتونس سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، إذ استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية، وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 والموروث عن الحقبة الاستعمارية إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات أيفيان سنة 1992 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين بكل حرية ووفق شروط تفضيلية. [1]

لكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972، وقصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة الأوروبية آنذاك، توصل الطرفين إلى توقيع اتفاقية التعاون في 26 أفريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978، وهكذا تكون الجزائر قد التحقت بباقي الدول المتوسطية التي تجمعها اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية. [2]

2- التعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976.

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات، كان الهدف من هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم التجارة الخارجية وتحسين دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، حيث استفادت الجزائر في إطار الأربع

---

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 209- 210.

[2] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار القانون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، رسالة ماجستير مشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012- 2013، ص، 158.

بروتوكولات(1978- 1996) من مساعدات مالية قدرت بـ784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة .[1]

و قد كان هذا الاتفاق مبنيا على ثلاث محاور:

-توسيع المبادلات التجارية بين الجزائر والمجموعة الأوروبية: حيث تضمنت الاتفاقية السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء سلعتين وهما الفلين والنفط المكرر، وبالنسبة للمنتجات الزراعية فقد تم تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات(نظام الحصص)، في

حين استفادت بعض المنتجات الزراعية الحساسة من امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و100% من طرف السوق الأوروبية إلى الجزائر.

- التعاون الاقتصادي التقني والمالي: تم تمويل مختلف المشروعات وبرامج التعاون عن طريق بروتوكولات مالية خماسية، حيث غطت الفترة مابين (1977-1995)، التي حددت لتمويل تنفيذ التعاون وشارك البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) بتقديم بعض القروض المدعمة.

- التعاون في مجال اليد العاملة: من حيث عدم التمييز والضمان الاجتماعي والمنح العائلية، ولم يدخل هذا الجانب حيز التنفيذ نظرا لمنح بعض الأعضاء في المجموعة الأوروبية للعمال الجزائريين المقيمين لديها امتيازات أعلى من تلك المتفق عليها، خاصة بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا.[2]

و الجدول التالي: يوضح حصيلة البروتوكولات المالية مع الجزائر خلال الفترة (1977-1996).

الجدول رقم (1-1): حصيلة البروتوكولات المالية مع الجزائر خلال الفترة (1977-1996)

الوحدة: مليون إيكو

	الإجمالي مليون إيكو	الالتزام		التسديد	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
البروتوكول الأول (1977-1981)	114	108	95	97	83
البروتوكول الثاني (1982- 1986)	65	92	94	141	151
البروتوكول الثالث (1987-1991)	16	38	100	239	239
البروتوكول الرابع (1992- 1996)	10	15	41	145	350

المصدر: إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 211.

[1] اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-2010.

[2] سلامة وفاء، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في اطار الشراكة الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، 2015-2016، ص ص 188-189.

المطلب الثاني: الشراكة الأوروجزائرية (المفاوضات- الخطوط العريضة)

1- مفاوضات الشراكة الجزائرية الأوروبية:

لقد مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية بثلاث مراحل:

1-1- المرحلة الأولية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية:

بتاريخ 13 أكتوبر أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بمواقفها على مبدأ تأسيس منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996، عقدت الجزائر وبروكسل بالتناوب وخلال هذه المرحلة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و28 نوفمبر 1995، وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفويضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيارة مانوال مران (manuel marin) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر.

1-2- الانطلاقة الرسمية للمفاوضات (1997 -2001):

إن الانطلاقة الرسمية للمفاوضات الأوروبية الجزائرية لعقد اتفاق الشراكة كانت ببروكسل في 4- 5 مارس 1997 وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، و27 و28 مايو 1997 على التوالي دون أن تفسر على نتائج واضحة، وتوقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوروبي خصوصيات اقتصادها، وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة أكثر على المحروقات بأكثر من 90%، والتي رفضت من طرف الاتحاد الأوروبي.[1]

1-3- نهاية المفاوضات وإبرام اتفاق الشراكة:

بعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين لعقد اتفاق الشراكة، وبالضبط في الجولة السابعة عشر تخطى المفاوضون عدد من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، بعد استكمال جولات المفاوضات ثم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا. (valance) الاسبانية من طرف عبد العزيز

[1] نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2013، 2014،ص 189.

بلخادم وزير الخارجية الجزائري و chris patten وكذا وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على هامش الندوة الخاصة لوزراء خارجية الدول المتوسطية. [1]

وقد دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، ولم ترد أي مشكلة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها. [2]

2- الخطوط العريضة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية:

لا تختلف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها هو تضمنها لملفين جديدين هما:

العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة. [3]

لقد جاء هذا الاتفاق في 110 نصا مقسما الى:9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي و4 إعلانات من جانب الجزائر. [4]

إن هذا الاتفاق تضمن 9 أبواب يمكن إجمالها في ما يلي:

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار إرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنين.

---

[1] مروش يوسف، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص 29.

[2] وزارة التجارة، اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، على الموقع الالكتروني: https://www:commerce,gov,dz تاريخ التصفح 15-04-2019.

[3] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث(العدد 11)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012، ص 115.

[4] موالدي سليم، **الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الخميس مليانة، الجزائر، 13 ماي 2013.

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية انتقال السلع حيث وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب عن الطرفين إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلاقا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية والغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين، كما احتوى هذا الباب رزنامة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية التي اتفق على تطبيقها.

الباب الثالث: يتعلق بتجارة الخدمات ويدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الإتحاد الأوروبي، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية "، في ما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بمبدأ المعاملة الوطنية الخاصة لفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل ميزان المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على حرية تناول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذا الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التميز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي حيث يستلزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي ، وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك ويتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة التي تؤدي إلى معدلات نمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين وتنقل الأشخاص مع اتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات.

الباب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات المولدة لمناصب العمل مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي ومكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري، مكافحة المخدرات والفساد.

الباب التاسع: ويشمل الأحكام المؤسساتية العامة والختامية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على إنشاء مجلس الشراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة الأورو جزائرية

1- دوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية:

يرى الكثير من المحليين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة،لأنها سبقتها عدة حوارات ومفاوضات من الطرفين التمكن من الوصول إلى هذا الاتفاق ولذلك كانت هناك دافع لكل جانب تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة وهي كما يلي: [2]

- بما أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتوجات الأوروبية.

- إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، فهذا يتم إذا كان السباق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعمل فيه.

- إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي وهو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات.

- إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وقت يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا، فيعتبر التقهقر في مستوى التنمية وغياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية من بين العوائق التي تعترض الجزائر.

---

[1] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للإندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية (العدد 4)، جوان 2016، ص ص 36- 37.

[2] قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،كلية العلوم الاقتصادية الاقتصادية والتسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 66.

و التي تزيد من صعوبة التعجيل تهيئة ظروف وفرص الشراكة مع الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

2- أهداف الشراكة الأوروجزائرية:

تهدف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أساسا إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دول المنطقة والحد من التوترات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة والعمل على تشجيع النمو المتوازن والمستمر، بهدف تخفيض الفوارق في الدخل والمزايا الاجتماعية بين دول الاتحاد ودول البحر الأبيض المتوسط وكذلك معالجة القضايا والتحديات التي تستلزم التعاون المشترك مثل القضايا الأمنية وحماية البيئة حيث تتمركز هذه الأهداف في ما يلي:[1]

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات في ما بينها في جميع المجالات ذات الأهمية.

- تنمية وترقية المبادلات التجارية وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات التبادل والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية، وبين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- تسهيل تنقل الأشخاص خاصة في ما يتعلق بتسهيل منح التأشيرة إلى الأشخاص.

[1] موالدي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 114.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

من بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة باتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نجد عدة دراسات التي تناولت هذا الموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- دراسة ابراهيم بوجلخة، دراسة تقييمية للتعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الأوروجزائرية والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية والآفاق المستقبلية لهذا الاتفاق، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتجلى في ما يلي:

- يركز الاتحاد الأوروبي باعتباره صاحب المبادرة، أساسا على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري لهذه المنتجات للوصول إلى إقامة منطقة تبادل حر، وذلك لتعريف منتجاته الصناعية في سوق واسع، في ظل عدم وجود منافسة حقيقية للمنتجات المحلية للجزائر.

- يرتكز اتفاق الشراكة في جانبه الاقتصادي على إقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية 12 سنة من بداية تنفيذ الاتفاق في 1 ديسمبر 2005، بصفة تدريجية وفق رزنامة زمنية لإزالة الرسوم الجمركية بين الطرفين.

- إهمال الملف الزراعي الذي له أهمية بالغة الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل نسبة البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية من 15،33% من البنود الخاضعة للتفكيك، وذلك بسبب المنافسة الحادة التي يمكن أن تشكلها الصادرات الزراعية الجزائرية للاتحاد الأوروبي، وكذا بسبب الدعم الكبير الذي يقيمه الاتحاد الأوروبي للقطاع الزراعي(2012).

2- دراسة جمال بوزكري ، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشراكة الأوروجزائرية وإبراز أهم النتائج التي تحققت من جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

و توصلت الدراسة إلى أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم ومسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات هذا من جهة، والوصول إلى المنطقة التبادل الحر من جهة أخرى.

لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة إقامة الشراكة، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تأجيل التفكيك الجمركي من جهة وكذا ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات من جهة أخرى، وضف إلى ذلك الموارد المالية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، وبالتالي استطاعت الجزائر أن تحافظ على مستوى نمو مرتفع وهذا من خلال زيادة الإنفاق العام مما جعل المؤشرات تكون إيجابية ومشجعة.

3- دراسة مروش يوسف 2011، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3.

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قام فيها الباحث بدراسة الآثار المستقبلية لاتفاقية الشراكة الأوروبية على القطاع الصناعي الجزائري، وبما أن هذه الآثار متشعبة ومتداخلة وبالتالي هدف هذا البحث إلى تشريح محتوى الاتفاقية والتركيز على أثرها على الإنتاج الصناعي، والمنافسة وجودة المنتج الصناعي، وأثرها على تأهيل القطاع الصناعي الجزائري ومناطق التبادل الحر، إضافة إلى تحديد معالم الاستفادة من الاتفاقية.

و توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن اتفاق الشراكة هي مجرد أداة وليس غاية، ويجب أن تستخدمه الجزائر في المساعدة على تحقيق أهم ما تحتاجه، وهو الارتفاع بمعدل النمو الصناعي ومن ثم الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

4- دراسة عديسة شهرة، 2016، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل فعالية البرامج المالية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية.

- تحديد دور البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في دعم تأهيل النظام المصرفي الجزائري، وإبراز أهمية التأهيل بالنسبة للمنظومة المعرفية والاقتصاد الوطني.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر الجانب الاقتصادي والمالي أهم محاور الشراكة الأورومتوسطية .

– وجهت الجزائر الأموال المتحصل عليها في البرامج المالية المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية، لدعم عدة قطاعات اقتصادية وغير اقتصادية وخاصة في ظل برنامج ميدا خلال الفترة (1995–2006).

– يحتاج الاقتصاد الوطني في ظل المحيط الجديد التي تفرضه اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية إلى تأهيل وتطوير المؤسسات الاقتصادية والغير الاقتصادية وذلك لتحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها بهدف حمايتها من المنافسة التي يفرضها الدخول الحر للسلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية.

– كما أن إلى جانب هذه المذكرات يمكن ذكر أيضا الملتقيات العلمية، ومن أهم الملتقيات نجد الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر، 2006، والذي كانت له تداخلات لا بأس بها من طرف الأساتذة تمس موضوع بحثنا هذا، إضافة إلى الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 8–9 ماي 2004.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

بالرغم من أن هذه الدراسات تناولت فكرة الشراكة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري إلا أنه تظهر الحاجة إلى البحث والمزيد من الإطلاع، كما أنه من خلال بحثنا والذي يتناول موضوع الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، حاولنا من خلال بحثنا هذا إبراز مختلف هذه الانعكاسات على الاقتصاد الوطني، حيث تجسدت القيمة المضافة لبحثنا هذا في دراسة حجم المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) لسنتي 2016–2017 مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية الأوروبية الواردة إلى الجزائر من سنة 2002–2017. حيث وجهت هده أساسا إلى قطاعات أهمها قطاع المحروقات. كما ركزنا خلال دراستنا هذه على تحليل الجانب المالي والاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

كماحاولنا تسليط الضوء على الاثار الفعلية لاتفاقية الشراكة باعتبار ان اغلبية الدراسات السابقة كانت مرتكزة على توقعات وتنبؤات وليس على احصائيات واقعية .

خلاصــة الفصـل:

تمتد العلاقات الاقتصادية الأوروبية إلى اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي أبرمت سنة 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها المجموعة الأوروبية.

و في ظل المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها الجزائر برزت حاجة الجزائر الى تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي،من خلال إقامة علاقات تعاون وشراكة من أجل إيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية، وبهدف جدب أكبر عدد من الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و بتاريخ 22 أفريل 2002 وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا الاسبانية، لتدخل حيز التنفيذ رسميا في سبتمبر 2005 والذي كان من أبرز أهدافها تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع التوجيه نحو مزيد من التحرير التجاري بين أطرافها في إطار منطقة التبادل الحر.

الفصل الثاني

آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني

تمهيد:

وقعت الجزائر عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بفالنسيا في 22 أفريل 2002، ثم دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2005، وكان الهدف من وراء هذه الاتفاقية تعزيز التبادل الحر مابين الجزائر والإتحاد الأوروبي وذلك من خلال إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين، إضافة إلى تدعيم التعاون الاقتصادي مع التزام الإتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي والتقني لضمان الوصول إلى أهداف الشراكة.

وفي إطار إقامة شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي نتجت أثار وانعكاسات عديدة على الاقتصاد الجزائري، وعليه سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على هذه الانعكاسات من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقييم وتحليل الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثاني: الشراكة الاوروجزائرية– الانعكاسات–.

المبحث الثالث: أفاق الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول: تقييم وتحليل الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

إن الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي اشتمل على النقاط التالية:

- إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في أفاق 2017 بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- إقامة تعاون اقتصادي ومالي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا، والقروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

1- المبادئ التي تقوم عليها منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

تقوم منطقة التبادل الحر على جملة من المبادئ وهي:[1]

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** عندما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتوجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، والذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، فإنه بموجب الانضمام إلى منطقة التبادل الحر سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
- **مبدأ التدرج:** أي بمعنى أن هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة ،وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017.
- **مبدأ المرونة والتكيف:** حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تغييرات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه بأضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

[1] - براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة للجانب الإقتصادي لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصادي الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

2- خصائص منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية:

تتميز منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية بالخصائص الآتية:[1]

2-1 - تركيبة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية:

إذ تدخل في إطار العلاقة التكاملية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وذلك من أجل عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، وهذا التكامل أو التقارب التدريجي يستلزم ما يلي:

- إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان.
- تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية.
- تنسيق الخطط التنموية والتنسيق العلمي والفني، ويتميز هذا بالمنهج المتبادل للأذونات لصنع مختلف المنتجات وتنفيذ برامج علمية وتقنية.

2-2- مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر: تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبية قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة، فأوروبا والإتحاد الأوروبي يمثل ثقلا اقتصاديا هاما بينما الجزائر تعد من الدول النامية حيث أن الاقتصاد الجزائري واجه عدة أزمات مختلفة كانت بدايتها الصعبة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، يليها أزمة المديونية التي خنقت كل مبادرات الخروج من الأزمة، لكن الاقتصاد الجزائري استطاع رفع التحدي وذلك بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية حتى تصبح أكثر تنافسية، وذلك باعتماد نظام الخصخصة بمختلف أشكالها بالإضافة إلى تأهيل النظام المالي المصرفي ذلك أن طبيعة الاقتصاد الجزائري المتبع تحتم حركية وتناسق وانسجام بين مختلف هذه الأجهزة.

2-3- المكانة الاقتصادية لكل طرف بالنسبة للأخر: تمثل واردات الجزائر من أوروبا نسبة 65% بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في حدود 5% من التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، بحيث ايطاليا تعتبر من الأوائل للجزائر تليها فرنسا وبعدها تقسم دول الإتحاد الأخرى بقية النسب، ويرجع ارتفاع الصادرات نحو ايطاليا إلى تمويل هذه الأخيرة بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي الذي له حصة كبيرة، ويمكن الإشارة إلى أغلب مبادرات الجزائر تتكون أساسا من المحروقات (البترول والغاز الطبيعي).

[1] عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، **الاثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة منطقة التبادل الحرالأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 699- 700.

2-4- عدم التناظر بين الطرفين الجزائري والإتحاد الأوروبي: ويظهر عدم التناظر بين الطرفين من خلال الاختلاف في حجم السوق من حيث العرض والطلب، مستويات المعيشة لسكان الطرفين، هيكلة المبادلات التجارية، وكذا ردود الفعل إزاء الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى الفروقات والاختلافات الشاسعة في مستوى القرارات التكنولوجية والتجارية والمالية، وكذا في مستوى القدرة التنافسية والتعاونية.

3- مراحل التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة:

بمقتضى المادة السادسة من عقد الشراكة، تنشئ الجزائر والمجموعة الأوروبية تدريجيا منطقة تبادل حر خلال مرحلة تمتد إلى سنة 12 سنة ابتدءا من دخولها حيز التطبيق، إذن فالعقد يكرس اختيار إستراتيجية تدريجية للتفكيك، فبعد 12 سنة لا يجب أن يكون هناك أي قيد تعريفي على المنشآت التي منشأها الإتحاد الأوروبي، وعند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ لا يجوز إدخال أي ضريبة جمركية جديدة عند الاستيراد والتصدير، أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر كما لا يتم رفع نسبتها. [1]

3-1- مراحل التفكيك الجمركي قبل التعديل:

بالنسبة للمنتوجات الصناعية الجزائرية يتعلق الأمر بالمنتوجات التي يكون منشأها الإتحاد الأوروبي والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة للإتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتوجات الواردة في الملحق01. [2]

فالمنتوجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ، وكذا من كل قيد كمي أو إجراء له أثر مكافئ. في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الإتحاد الاروبي إلى السوق الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أي قيود أخرى بشكل تدريجي.

في ظل منطقة التبادل الحر الأروجزائرية تم تحديد ثلاث قوائم لهذه المنتوجات المعنية بالتحرير أو التفكيك التدريجي حسب أهمية كل فئة حسب ما تحدده المادة 09 من الاتفاق: [3]

- **القائمة الأولى:** تتشكل من المواد الأولية الصناعية، وهي تمثل مايقارب 25% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي(أزيد من 1.15 مليار دولار).

وهي تتمتع بحماية تعريفية ضعيفة تتراوح من 5% إلى 15% ويتم تحرير هذه القائمة من كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

---

[1] زايد مراد، **دور الجمارك في اقتصاد السوق-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2006، ص 216.

[2] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 01)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 57.

[3] علي لزهر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 05)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2009، ص 29.

- **القائمة الثانية:** تتشكل من المواد نصف المصنعة وسلع التجهيز الصناعي الفلاحي، وهي تمثل 35%من الواردات الجزائرية أي 1.2 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي.

- **القائمة الثالثة:** تتمتع المنتوجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة لأنها تنتج محليا كما تعرف بالمنتوجات الحساسة وهي تمثل 40% من واردات الجزائر من الاتحاد الاروبي وتتشكل من المنتوجات التامة والمنتوجات الصناعية المستوردة تقليديا، وتخضع هذه القائمة لتحرير تدريجي من الحقوق والرسوم المماثلة بعد بدء سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية، وبمعدل سنوي 10% على مدار 12 سنة والجدول التالي يبين وتيرة التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (2-1): يبين وتيرة التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة التفكيك
01	المواد الأولية(معدل التعريفة يتراوح من 5 إلى 15%)	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
02	منتجات مصنعة ونصف مصنعة، تجهيزات صناعية	يبدأ تفكيك التعريفة سنتين(2) بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 5 سنوات بنسبة 20%.
03	كل المنتجات تامة الصنع	يبدأ تفكيك التعريفة سنتين(2) بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات بنسبة 10%.

المصدر: عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 263.

3-2- رزنامة التفكيك الجمركي الجديد بعد 2012:

تبعا للطلب الذي تقدمت به الجزائر خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 والمتعلق بمراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية والامتيازات الجمركية للمنتجات الغذائية تم الاتفاق إلى إعادة النظر في مخطط التفكيك التعريفي الرامي إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والمجموعة الأوروبية قدم هذا الطلب وفقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 الذي وقع في البداية لفترة تفكيك تدريجي في أفاق 2017، والذي تم تأجيله في أفاق 2020.[1]

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، مقدمة حول اتفاق الشراكة- Caci، على الموقع الالكتروني https://www.caci.dz:

وقد خلصت نتائج المفاوضات إلى اتفاق الطرفين على مايلي:[1]

- **المنتجات الزراعية والزراعية المحولة:**

وقد تم الاتفاق على مراجعة التفضيلات المقدمة للاتحاد الأوروبي والحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما يلي:

- إلغاء 25 حصة تعريفية للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إلغاء تفضيلات جمركية من المنتجات الزراعية المحولة الممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إعادة فتح 9 حصص تفضيلية لـ 02 من المنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.

- **التفكيك الجديد للمنتجات الصناعية:**

أما بالنسبة للمنتوجات الصناعية فقد اتفق الطرفان على مراجعة التفكيك الجمركي 1057 بندا تعريفيا ذات منشأ أوروبي تعتبر منتجات حساسة من حيث الإنتاج والتشغيل والاستثمار منها 267 بندا من القائمة 02 و 790 بندا تعريفيا ضمن القائمة رقم 03 من اتفاق الشراكة ،كما تجدر الإشارة إلى أن الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2012/09/01 (لمزيد من التفصيل انظر القائمة رقم 02).

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأوروجزائرية

على غرار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية المبرمجة في إطار مسار برشلونة فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا ومصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري.

والتعاون الاقتصادي يهدف إلى دعم جميع المشاريع والنشاطات التي من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وبالتالي فهو يمس كافة المجالات التي سبق توضيحها.

ويقوم الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة بدعم المشاريع والنشاطات المتفق عليها في إطار التعاون المالي من خلال برنامج MEDA والذي عوض البروتوكولات المالية السابقة خلال اتفاق التعاون 1976، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) وفق شروط مسيرة، وقد تم تعويض برنامج ميدا بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ سنة 2007.

1- التعاون المالي في إطار برنامج MEDA:

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي، ولقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية الجزائرية في إطار برنامج «MEDA» للفترة 1995- 2006 بملغ 510.2 مليون أورو، هذا المبلغ تم منحه على مرحلتين تغطي الفترة

[1] إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الأولى 1995-1999 في إطار برنامج MEDA 01 بمبلغ 164 مليون أورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج MEDA 02 بمبلغ 346.2 مليون أورو.[1]

والجدول التالي يبين لتوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بمخصصات الدول الشريكة في إطار برنامجMEDA01 و MEDA02 خلال الفترة 1995-1999:

الجدول رقم (2-2): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA01 خلال (1995-1999)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	1999-1995	نسبة التسديد %
الجزائر	-	-	44	95	28	164	%18.4
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	28.60 %

المصدر: براق محمد، ميموني سمير، مرجع سبق ذكره ص20.

نلاحظ من خلال الجدول علاوة على ضعف مبالغ التسديد التي لم تتجاوز 18.4%، نجد أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة من حيث المبالغ المخصصة إذ لم تستفيد إلا من مبلغ 164 مليون اورو خلال الفترة 1995-1999 (MEDA01)، في الوقت الذي خصص فيه المغرب 656 مليون اورو وتونس 484 مليون اورو. ويعود السبب في ضعف المبالغ المالية المخصصة للجزائر من وجهة نظر المجموعة الأوروبية بالدرجة الأولى إلى:[2]

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع خلال الفترة 1994-1998.

[1] براق محمد، ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] بشكيط سهام، **مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاروبي**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص ص 128-129.

– الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA، بالإضافة إلى تعثر المفاوضات الأوروجزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة وتوقفها خلال الفترة 1997–2000.

– ولقد كانت المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA 01 موزعة لتمويل الميادين التالية:[1]

79% من الغلاف لدعم التحول الاقتصادي.

18% لتسهيل التعديل الهيكلي.

3% تعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي– الاجتماعي.

أما برنامج MEDA 02 بالرغم من التحسن في المبالغ المخصصة خلال الفترة 2000–2006، والبالغة 338.8 مليون أورو إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لاتزال ضئيلة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية.

والجدول التالي يوضح المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA 02 خلال الفترة(2000–2006)

الجدول رقم (2–3): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA 02 خلال (2000–2006) **الوحدة: مليون اورو**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	نسبة التسديد %
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	40	272.8	%41.82
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	697.6	734	3815.5	%83.01

المصدر: بشكيط سهام، مرجع سبق ذكره، ص129.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر التزام تحصلت عليه كانت سنة 2001 ب 60 مليون أورو، مع الإشارة إلى أن نسبة التسديد بالرغم من أنها تفوق نسبة التسديد في إطار برنامج MEDA 01 إلا أنها منخفضة، حيث أنها لم تلقى بصورة فعلية إلا 114.1 مليون اورو من أصل 272.8 مليون اورو المخصصة لها خلال الفترة 2000–2005.

[1] هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012– 2013، ص 78.

2- نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر:

استفادت الجزائر إلى جانب التعاون في إطار برنامج MEDA من القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار، حيث تحصلت على 764.4 مليون اورو خلال الفترة (1996-2002) أي ما يعادل 11.53% من مجموع القروض المخصصة للشركاء المتوسطين باستثناء تركيا وإسرائيل، ولقد وجهت هذه المبالغ لتمويل العمليات الخاصة بتطوير الهياكل الاقتصادية البيئة، وتدعيم القطاع الخاص، إلا أن هذه المبالغ لم يستفيد بقيمة القروض المخصصة له بسبب تأخر تنفيذ برامج الخصخصة وقلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع.[1]

أما التدخلات المالية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر فيمكن تبيان بعضها في الجدول التالي.

الجدول رقم (2-4): النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر

السنة	الميادين	قيمة القرض	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	الجزائر العاصمة
2002	الطريق شرق-غرب	70	الجزء الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلازل	408.6	-
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
	المجموع	864.6	-

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 630.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر استفادت من قروض بنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ قدره 864.6 مليون اورو خلال الفترة 2001-2003 حيث قامت بتمويل بناء المناطق المتضررة من الزلزال سنة 2001 بنسبة كبيرة ب 408.6 مليون اورو تليها قطاع المياه الصالحة للشرب بقيمة 225 مليون اورو أما الباقي وزعت لتمويل قطاعات أخرى.

[1] زغيب شهرزاد، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 52)، المجلد ب، 2009، ص 345.

3- تمويلات الوسيلة الأوروبية للحوار والشراكة (EVP) في الجزائر (2007-2013):

اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة أروبية جديدة لتعويض كل البرامج السابقة، وهي السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ويهدف الاتحاد الأوروبي بواسطة هذه الوسيلة إلى إنشاء منطقة استقرار متوسطية من خلال دعم المجالات الثقافية والسياسية والأمنية والاقتصادية، وبالرغم من عدم إمضاء الجزائر لأي عقود في إطار السياسة الأوروبية للجوار إلا أنها تحصلت على مخصصات مالية في إطار هذه الوسيلة، وتجلى ذلك من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010) والبرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2011-2013).[1]

وقد حددت الورقة الإستراتيجية الخاصة بالجزائر لهذه الفترة ثمانية مجالات يجوز المساندة لها وهي:[2]

-الإصلاح في مجال حقوق الإنسان.

-الإصلاحات في مجال ا لعد الة والهجرة والإرهاب.

- تنويع الاقتصاد.
- التنمية المستدامة.
- تنمية التعليم.
- تدعيم البرامج الاجتماعية.
- تسهيل التبادل التجاري.
- تطوير البنية التحتية.

3 -1- البرنامج التأشيري 2007-2010:

جاء هذا البرنامج ليعزز ويكمل البرامج السابقة، ولتحقيق أهداف الشراكة، لقد خصص للجزائر في إطار هذا البرنامج 220 مليون أورو وزعت على ثلاث مجالات:[3]

- دعم التحول الاقتصادي والتشغيل.
- تحسين وتعزيز التعاون الاجتماعي.
- دعم الخدمات العمومية.

---

[1] عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 131.

[2] سلامة وفاء، مرجع سبق ذكره، ص230.

[3] إلياس غفال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 47.

3-2- البرنامج التأشيري 2011-2013:

إن البرنامج التأشيري للفترة 2011-2013 يقدر ب 172 مليون أورو أي ما يعادل 57.33 مليون أورو سنويا، ويمول 6 برامج هذا يعني ارتفاع بنسبة 4.2% عن البرنامج التأشيري للفترة (2007-2010) الدي خصص له مبلغ 55 مليون اورو سنويا.[1]

4- التعاون المالي الأوروجزائري في إطار الآلية الأوروبية للجوار.

بدءا من عام 2014 حلت آلية الجوار الأوروبية (ENI) محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، تشمل فترة تشغيل البرنامج حتى عام 2020، وتسعى إلى توفير الإطار والحصول على الجزء الأكبر من التمويل للعلاقات بين الإتحاد والدول الشريكة في إطار تجديد سياسة الجوار الأوروبية (ENPI) إلى جانب البرامج الفعالة والمتعددة الأقطار سيتم منح الدعم من خلال التعاون عبر الحدود.

إن الآلية الأوروبية للجوار (ENI) التي حلت محل الآلية الأوروبية للجوار (ENPI) تسعى إلى تحقيق مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بحيث تعكس الاحتياجات والاعتبارات على مر السنين. وتقديم الحوافز ومكافئة البلدان الأفضل أداء، فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكبر مرونة، هما الميدان الرئيسيان التي تقوم عليها الآلية الأوروبية للجوار (ENI) ، الذي يبلغ تمويلها أكبر من 15 مليار أورو للفترة 2014- 2020، إضافة إلى تنظيم وتسيير الدعم المالي مع التركيز على أهداف السياسات المتفق عليها وجعل البرمجة أقصر وأفضل تركيز بحيث تكون أكثر فعالية.[2]

منذ عام 2011 قدم الإتحاد الأوروبي للجزائر مساعدات مالية مجموعها 273.3 مليون أورو، وتشكل الآلية الأوروبية للجوار الأداة المالية الرئيسية لتمويل تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، وبالإضافة إلى الدعم المالي والإقليمي من خلال الآلية المذكورة، تستفيد الجزائر أيضا من برامج وآليات موضوعية على غرار الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان والبرنامج الخاص بمنظمة المجتمع المدني والسلطات المحلية من آلية التعاون التنموي.

وخلال الفترة 2014- 2017 ركز تعاون الإتحاد الأوروبي مع الجزائر على إصلاح القضاء ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وإصلاح سوق العمل والعمالة فضلا عن تنويع الإقتصاد، وخلال الفترة 2018-2020 سيركز التعاون بين الطرفين على أولويات الشراكة المتفق عليها حديثا وهي:[3]

- الحوار السياسي والحوكمة و حكم القانون وتعزيز الحقوق السياسية.

---

[1] - سلامة وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] - الآلية الأوروبية للجوار ENPICBC MED على الموقع الإلكتروني: The european- nei<www.enpicbcmed.eu تاريخ التصفح 2019/05/20.

[3]- الموقع الإلكتروني: Lthd<algeria<<https://europa.eu تاريخ التصفح 2019/05/21.

- التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتجارة والوصول إلى السوق.
- الشراكة في مجال الطاقة والتغير المناخي والبيئة والتنمية المستدامة.
- الحوار الإستراتيجي والأمني.
- البعد الإنساني والهجرة والتنقل.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية– الانعكاسات–

لقد نجم عن تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروجزائرية العديد من الآثار منها ما هو ايجابي وما هو سلبي على الاقتصاد الجزائري، وعليه سوف يتم تسليط الضوء على هذه الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني في هذا المبحث.

المطلب الأول: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الصناعي والزراعي

1- أثار الشراكة الأوروجزائرية على النسيج الصناعي:

إن البيئة الاقتصادية التي تعمل في إطارها المؤسسات الجزائرية ليست بالأمر الهين، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والعمل بآلية التحرير التجاري ثنائي الأطراف، وبالنظر إلى إمكانيات والوضع الراهن للاقتصاد الجزائري، والمؤسسات الصناعية الجزائرية بصفة خاصة سوف يكون له، دون أي شك أثار على مختلف الأصعدة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، وبما أن الاندماج بالاقتصاد العالمي ومسايرة تطبيق النظام التي يفرضها باتت لا محالة ضرورة لا مفر منها، ويبقى الهدف إذا هو محاولة التقليل والتخفيف إلى أكبر حد ممكن للجانب السلبي، ومحاولة قدر الإمكان الاستفادة من جانبه الايجابي.[1]

وعليه سوف نتطرق إلى أهم الآثار الايجابية والسلبية لاتفاق الشراكة على النسيج الصناعي:

أ- الآثار الايجابية:

– انفتاح الاقتصاد الجزائري على الدول الأوروبية في ظل السوق الأوروبية المشتركة، وبالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات الأوروبية ، والذي من شأنه أن يدفع إلى تطوير المنتوجات وخلق مزايا نسبية تسمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها.

– احتكاك المؤسسات الجزائرية بالمؤسسات الأوروبية الكبرى ذات الخبرة والكفاءة في التسيير مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية وجعلها تقارب نظيرتها الأوروبية إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا التي تمتلكها مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي والتي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة.[2]

– الانخفاض الجمركي يسهل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سوف يعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعي.

– الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية الوسيطية والنصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من المنتوجات الوطنية.

---

[1] شافية شاوي، رضا جاو حدو، **الشراكة الأوروجزائرية كسبيل لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة**، على الموقع الإلكتروني: ebook<<www.qau.ye تاريخ التصفح 2019/04/20.

[2] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 272–273.

– استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوروبية المفتوحة التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية.

– الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي يتيحه الاتحاد الأوروبي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع الآليات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.

– مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة. [1]

ب- الآثار السلبية:

– إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يشمل طرفين مختلفين تماما من كل النواحي كمستوى دخل الفرد، حجم السوق، نوعية وكمية الإنتاج، مستوى التكنولوجيا والبحث والتطوير، كفاءة اليد العاملة، مستوى الموارد المتاحة...الخ، ذلك من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية للمنتوج الصناعي الجزائري سواء في السوق المحلي أو الدولي.

– تقلص الطلب على المنتوجات الجزائرية يؤدي إلى انسحاب العديد من المؤسسات الصناعية المحلية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، وبالتالي تفشي البطالة والآفات الاجتماعية. [2]

– إن إزالة القيود الجمركية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية سوف يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالمنتوجات الأوروبية التي تعد أحسن جودة وأقل تكلفة مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة للمنتوج الوطني، وهو مايؤثر إلى المنتجات الإنتاجية الجزائرية وبالتالي فعلى المؤسسات الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار عامل الجودة والمواصفات الصحية والقياسية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف.[3]

2- الآثار المترتبة على القطاع الزراعي:

لم تحظى الزراعة بالعناية مثل ما هو الحال بالنسبة لقطاع الصناعة والخدمات التي تستفيد منها دول الاتحاد ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني إن الإتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي

---

[1] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص 164.

[2] شافية شاوي، رضا جاو حوحو، مرجع سبق ذكره.

[3] اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

للجزائر مصلحة في تحريرها، بينما يمارس الإتحاد سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها.[1]

إن نسبة تغطية الصادرات الزراعة للواردات الزراعية ضعيفة جدا، كما هو موضح في الجدول رقم (2-5) حيث بلغت في أحسن الأحوال 4.28% عام 2006، أي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بسنة نتيجة ضعف الإنتاج الصناعي الداخلي وكثرة الحواجز الجمركية والغير الجمركية التي يعتمدها الاتحاد الاوروبي من جهة ومن جهة ثانية اعتماد الدولة الجزائرية بصفة كبيرة على الواردات الزراعية من الاتحاد الاوروبي والتي يتم تمويلها من مداخيل قطاع المحروقات أي أن القطاع الزراعي عوض أن يكون مصدر للتنمية أصبح عبء على الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين نسبة التغطية الضعيفة للصادرات الزراعية الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي للواردات الزراعية الآتية من هذا الأخير:

الجدول رقم (2-5): يوضح نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة 2002-2014

البيان	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
2002	0.032	1.30	%2.46
2003	0.040	1.04	%3.84
2004	0.041	1.19	%3.44
2005	0.051	1.22	%4.18
2006	0.054	1.26	%4.28
2007	0.048	1.49	%3.22
2008	0.047	2.28	%2.06
2009	0.035	1.77	%1.97
2010	0.033	2.01	%1.64
2011	0.117	3.14	%3.72
2012	0.070	2.83	%2.47
2013	0.103	3.19	%3.22
2014	0.084	3.59	%2.33

المصدر: سعد الله عمار، رواينية كمال، أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية-حالة الجزائر-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2016، ص 445.

من المعروف أن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة.

[1] سلوى محمد مرسي، **الشراكة الاورو-عربية مالها وما عليها**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 8.

أ- الآثار الايجابية:

من بين الايجابيات ما استفادت منه الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الزراعة تمثلت في مايلي:[1]

-تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، لكن بشرط تحسين عنصر الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير، إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية.

-إن الشراكة الأوروجزائرية حفزت مراجعة سياسات التمويل الفلاحي، لسد الفجوة وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

-الاستفادة من واحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية كما لها من توفير تأمين تفضيلي للمنتجات الفلاحية في أسواق الإتحاد الاوروبي.

-إن اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

ب- الآثار السلبية:

إن توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتطبيق أحكامها لاسيما فيما يتعلق بإقامة منطقة التبادل الحر سيؤثر لا محال على القطاع الزراعي خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يلبي حوالي 48% من حاجيات الجزائر للمواد الزراعية ،ويستقبل 78% من الصادرات الزراعية الجزائرية يعجز يتراوح مابين 1.3% و 1.5 مليار دولار، وهذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز الغير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى. إضافة إلى هذا تماسك الإتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة والتي من خلالها يقدم دعما كبيرا للقطاع الزراعي يصل إلى 40% من ميزانية الإتحاد.[2]

المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على العمالة والاستثمار

1- أثر الاتفاقية على العمالة:

من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريع فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية والغير جمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه

[1] قرامطية زهية، **إشكالية تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر 2013،ص 44.

[2] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب شغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد ثم على مجمل سوق العمل بفضل وتيرة النمو المتزايدة.[1]

2- أثر الاتفاقية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يعتبر استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر من أهم الأهداف ان لم نقل أبرز الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ،دلك الدور الدي تلعبه هده الاستثمارات في تغيير هيكلة الاقتصاد الوطني واخراجه من التبعية لقطاع المحروقات.

غير أن الإحصائيات لا تنحو هذا المنحى الايجابي إذ حسب تقرير الاستثمار العالمي 2015 الذي ينشره سنويا منتدى الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD لم يتجاوز نصيب الجزائر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة حوالي 1.5 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة لا ترقى إلى طموحات الجزائر.

ويعود سبب تدهور مناخ الأعمال السائدة في الجزائر مع استمرار توفر نفس العراقيل سواء أمام المستثمرين الأجانب أو المحليين، وتتمثل هذه العراقيل أساسا في: البيروقراطية، تخلف النظام البنكي، قاعدة 49/51 التي مافتئت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية تنتقدها في مختلف تقاريرها المنشودة دوريا، هذه العراقيل وأخرى جعلت الجزائر تصنف في مرتبة جد متدنية عالميا حسب ترتيب مؤشر القيام بالأعمال Doing business الذي ينشره البنك العالمي كل سنة، إذ جاءت الجزائر في المرتبة 163 عالميا، متأخرة عن المراتب التي احتلتها بعض الدول المجاورة تونس 74، والمغرب 75.[2]

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة 2002-2017 والتي يوضحها الجدول التالي:

[1] سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث (العدد09) ، جامعة ورقلة، ص158.

[2] هشام داود الغنجة، **تقييم الآثار الاستاتيكية والدينامكية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (العدد3)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2009، ص 194.

جدول رقم(2-6): عدد مشاريع المستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	مبلغ مليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499
أسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
إفريقيا	6	39686
أستراليا	1	2974
مشاريع متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني: http//www.andi,dz/Index PHP تاريخ التصفح 2019/05/19.

نلاحظ من خلال الجدول (2-6) أن الاستثمارات المتدفقة من أوروبا والإتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت الاستثمارات المتدفقة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ يقدر 666499 مليون دينار جزائري بـ: 332 مشروعا، في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من الدول العربية المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر 1057257 مليون دينار جزائري بـ: 262 مشروعا، وتليها الاستثمارات المتدفقة من اسيا بمبلغ يقدر 169732 بـ: 114 مشروعا، ويبقى حضور دول أمريكا وإفريقيا واستراليا ضعيفا في الجزائر.

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017 تتوزع على النحو التالي:

جدول رقم (2-7): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة
الزراعة	13	%1.44	5768	%0.23
البناء	142	%15.76	82593	%3.28
الصناعة	558	%61.93	2050277	%81.37
الصحة	6	%0.67	13572	%0.54
النقل	26	%2.89	18966	%0.75
السياحة	19	%2.11	128234	%5.09
الخدمات	136	%15.09	130980	%5.20
الاتصالات	01	%0.11	89441	%3.55
المجموع	901	%100	2519831	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني: http//www.andi,dz/Index PHP تاريخ التصفح 2019/05/20.

ويمكن ترجمة الجدول إلى الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2017)

عدد المشاريع

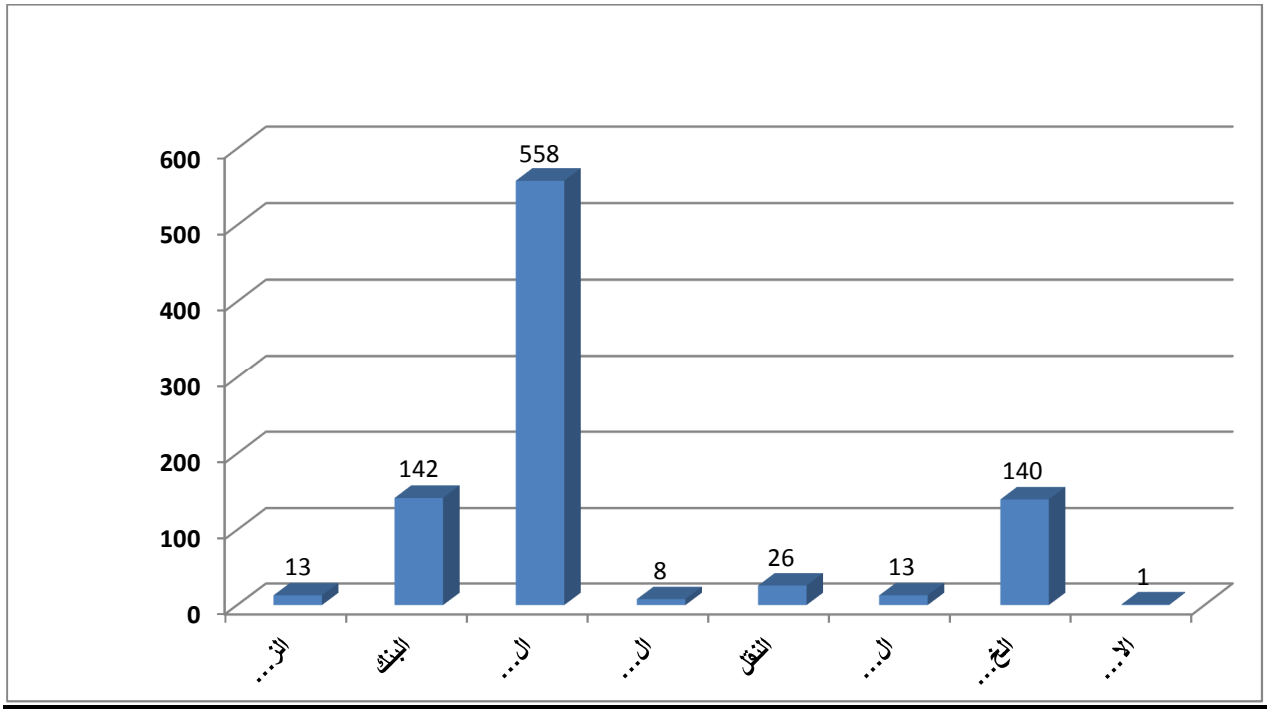

المبلغ مليون دينار جزائري

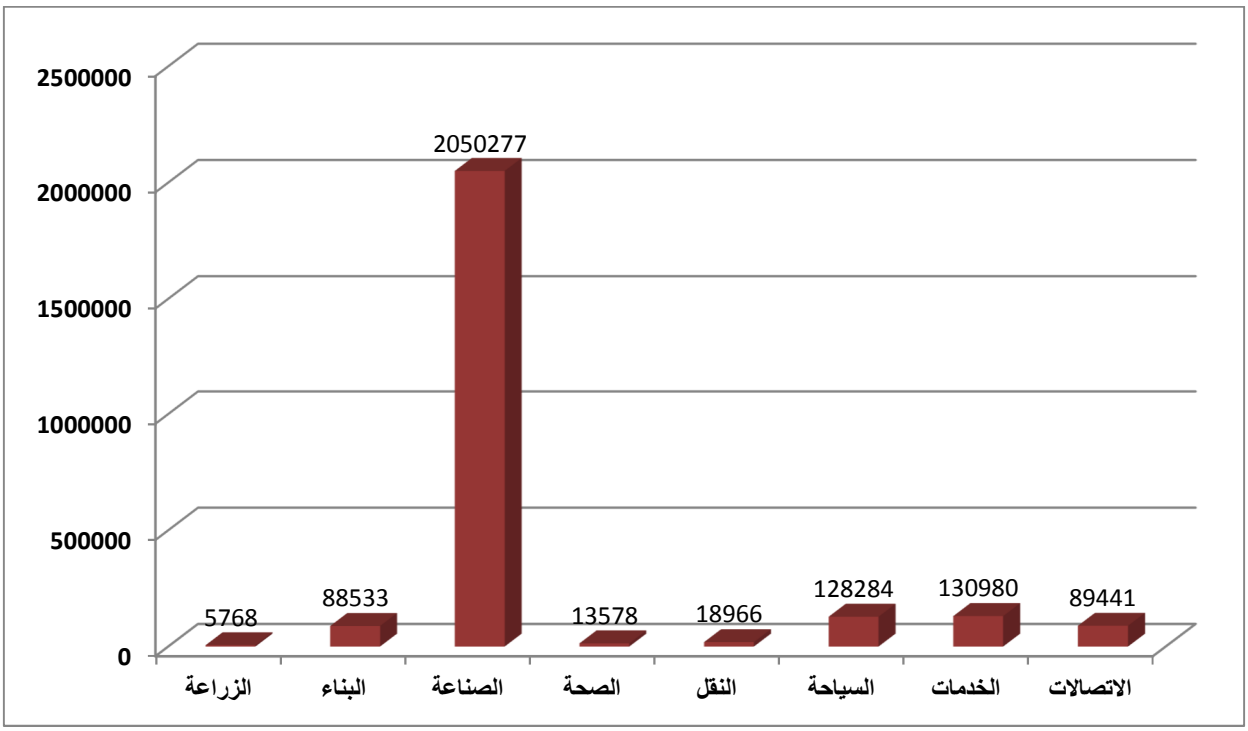

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-7).

من خلال الجدول رقم (2-7) والشكل رقم(2-1) يتضح أن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يتوزع على عدد من القطاعات حيث يحتل قطاع الصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة 558 مشروعا والتي بلغت نسبتها 61.93%أو من حيث المبالغ المالية والتي قدرت 2050277 مليون دينار جزائري والتي بلغت نسبتها 81.37%، ثم يأتي قطاع البناء والخدمات.

المطلب الثالث: أثر اتفاقية الشراكة على إيرادات الميزانية العامة وعلى التجارة الخارجية

1- أثر التفكيك الجمركي على الإيرادات الجمركية:

يعتمد اتفاق الشراكة في مضمونه أساسا على إقامة منطقة تبادل حر بحدود 2020 مما يؤدي كما هو معروف إلى تفكيك الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية من الطرفين، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى حرمان الجزائر من إيرادات جمركية معتبرة من شأنها أن تمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، وهذا من خلال التخفيف في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، ونشير هنا أن ذلك يرتبط أساسا بمدى الحماية التي تطبقها الدولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، إذ تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر بنسبة 23.4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي)، وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومنه بحسابات بسيطة نجد أن تكلفة التخلي عن التعريفة الجمركية على السلع الأوربية، يكلف الجزائر خسارة سنويا لا تقل عن 2 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية لسنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ومنطقة التبادل الحر أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قامت وزارة المالية بتوقعات الخسائر المالية للميزانية في السيناريوهات الآتية:[2]

-السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 (وهو تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى للسلع): يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دينار من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي نسبة 0.4% من الناتج الإجمالي لسنة 2004.

[1] موالدي سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

[2] ياسين بوضياف، منير نوري، **أثر الشراكة الاروجزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص 181.

-السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2008، حيث يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

-السيناريو الثالث: خسائر الميزانية لسنة 2013، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

-السيناريو الرابع: خسائر الميزانية لسنة 2018، حيث يحتمل أن يفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

2- أثار منطقة التبادل الحر على التجارة الخارجية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي مع الجزائر، حيث احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري مع الجزائر خلال الفترة 2016-2017.

والجدول التالي: يبين أهم مناطق التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من حيث الصادرات والواردات.

الجدول رقم (2-8): الواردات والصادرات الجزائرية حسب منطقة التبادل خلال الفترة (2016-2017)

الوحدة: مليون دولار

المناطق الاقتصادية	الواردات				نسبة التطور %	الصادرات				نسبة التطور %
	2016		2017			2016		2017		
	دولار أمريكي	النسبة المئوية	دولار امريكي	النسبة المئوية		دولار امريكي	النسبة المئوية	دولار امريكي	النسبة المئوية	
الاتحاد الاوروبي	22472	47.72	20236	44.03	-9.95	17221	57.35	20291	58.37	17.83
منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	6249	13.27	5942	12.93	-4.91	6945	23.13	6496	18.69	-6.47
دول أخرى من أوروبا	936	1.99	1910	4.16	104.06	80	0.27	63	0.18	-21.25
أمريكا الجنوبية	2857	6.07	3209	6.98	12.32	1943	6.47	2473	7.1	27.28
أسيا	11709	24.87	12345	26.86	5.43	2197	7.32	3321	9.55	51.16
دول المحيط الهادي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي	1927	09..4	1541	3.35	-20.03	416	1.39	749	2.15	80.05
دول المغرب العربي	701	1.49	588	1.28	-16.12	1173	3.91	1268	3.65	8.10
دول إفريقيا	238	0.51	186	0.40	-21.85	51	0.17	102	0.29	100.00
المجموع	47089	100	45957	100	-2.40	30026	100	34763	100	15.78

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2017 على الموقع الإلكتروني: www.douane.dz تاريخ التصفح 2019/05/24.

يتضح من خلال الجدول أن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المراتب الأولى في حجم التبادل التجاري مع الجزائر(الصادرات الواردات) لسنة 2017 بنسب على التوالي 58.37% صادرات و44.03% واردات ،وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها المزايا الجمركية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل التجاري بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط والموقع الجغرافي الهام للجزائر ،حيث تعتبر بوابة القارة الإفريقية مما يجعل قرب المسافة الجغرافية بينهما، في المقابل سجلت سنة 2017 تراجع في الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 9.95% مقارنة مع سنة 2016 أي من 22472 مليار دولار أمريكي إلى 20236 مليار دولار أمريكي لسنة 2017، وبالنسبة للصادرات تضاءلت من 17121 مليار دولار أمريكي سنة 2016 إلى 20291 مليار دولار أمريكي سنة 2017 أي بنسبة 17.83%. وتأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 12.93% من واردات الجزائر من هذه البلدان و18.69% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

في حين تبقى المبادلات التجارية مع بقية الدول الأخرى لاتزال تتسم بنسب ضعيفة.

بالنسبة للزبائن الرئيسيين للجزائر سنة 2017 تحتل دول الاتحاد الأوروبي (ايطاليا– فرنسا–اسبانيا) المراتب الأولى فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وتعد إيطاليا الزبون الرئيسي للجزائر والتي تمتص أكثر من 16% مبيعاتنا إلى الخارج ،وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 12.69% ،واسبانيا تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 11.91%، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2– 9): الزبائن الرئيسيين للجزائر خلال الفترة 2017

القيمة: مليون دولار أمريكي

الزبائن الرئيسيين	دولار أمريكي	النسبة %
ايطاليا	5548	15.96
فرنسا	4492	12.92
اسبانيا	4142	11.91
الولايات المتحدة الأمريكية	2394	9.76
البرازيل	2082	5.99
تركيا	1960	5.64
هولندا	1849	5.32
بريطانيا	1611	4.63
البرتغال	917	2.64
بلجيكا	892	2.57

الهند	860	2.47
تونس	751	2.16
الصين	695	2.00
كوريا الجنوبية	692	1.99
كندا	665	1.91

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2017 على الموقع الإلكتروني:

www.douane.dz تاريخ التصفح2019/05/24.

أما فيما يخص التأثيرات المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على بنية التجارة الخارجية نوضحها كما يلي:[1]

1- تأثيرات الشراكة على الصادرات:

تتشكل الصادرات أساسا من المحروقات فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة، وتقتصر على بعض القطاعات فقط ،كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف أثار سلبية في منطقة التبادل الحر ويعود ذلك إلى عاملين أساسين:

– وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو دول الإتحاد الأوروبي من جهة وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

2- تأثيرات الشراكة على الواردات:

إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين:

– ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الاروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى).

– ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوربيين.

[1] فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات الشراكة الأوروجزائرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم إيجابيات وسلبيات الشراكة الأوروجزائرية والتي نبرزها في مايلي:

1- من حيث الإيجابيات:

ويمكن تلخيصها في ما يلي: [1]

– ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الإنتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية، وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الجزائرية، والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

– خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية، وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها.

– تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان تقليص من خطر الدولة، ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما الأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المد بين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

– الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات.

2- من حيث السلبيات:

سيتم التطرق إلى السلبيات التي تنجم عن دخول الجزائر لهذا الاتفاق وهي كالتالي:[2]

– الوضع الغير المتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية.

– المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، لأن الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية.

– بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية.

– الجزائر لا تمتلك المنتوج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.

– ارتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة الشركات وتسريح العمال.

– حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية.

---

[1] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

[2] ياسين بوضياف، نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

كما أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموعة إيرادات الدولة، بالإضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، إذ تمثل الإيرادات الجمركية نسبة23.4% من مجموع الإيرادات أي نسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي ، وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65% حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الإيرادات.

وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي، كما تنص عليه اتفاقية الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج الإجمالي.

المبحث الثالث: أفاق الشراكة الأوروجزائرية

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتطلب مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لكي يكلل بالنجاح المطلوب، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الآليات وأيضا إلى مستجدات الشراكة.

المطلب الأول: آليات إنجاح الشراكة الأوروجزائرية

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تحرير المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية، بل يعتمد على الجزائر اعتماد جملة من الإجراءات والسياسات المرافقة التي تعمل على خلق استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

ويمكن إجمال أهم الإجراءات لنجاح الشراكة الأوروجزائرية في ما يلي:

1- الآليات الداخلية:

1-1- **إعادة التأهيل الصناعي:** يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخدها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في إطار الاقتصاد التنافسي، وأن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.[1]

إن فعالية البرنامج الذي ثبتته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بقيام المؤسسات بجملة من التدابير المتعلقة بأساليب الإنتاج، التنظيم، الاستثمار، التسويق والذي تهدف إلى ثلاث محاور أساسية:[2]

[1] زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 48.

[2] شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر،2018/2017، ص ص 230-231.

- **الاستثمارات المادية:**

إن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال:

- تجديد التجهيزات وتحديث تقنينها بشكل يتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة؛
- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى الرفع من مردودية المؤسسة؛
- اقتناء تجهيزات إعلامية ومخبرية.

- **الاستثمارات الغير مادية:**

تهدف الاستثمارات الغيرالمادية إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث، البحث عن أسواق جديدة.

- **إعادة الهيكلة المالية:**

إن عملية إعادة التأهيل يستوجب القيام بإعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وذلك من خلال:

- ترشيد استعمال القروض البنكية،
- التحكم في حجم الديون،
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.

1-2- تنمية وتطوير القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أعمدة الاقتصاد الوطني لذلك باشرت الجزائر منذ التسعينات إصلاحات عديدة من أجل بث القطاع وتطوره وهو ما أصبح ضرورة أكيدة في ظل التحديات المحلية والدولية وذلك عن طريق مجموعة من السياسات، والتي تمثلت في عدة مخططات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2000 وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد رصدت له الدولة غلافا ماليا قدره 65 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 12% من القيمة الإجمالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الأول، وقد حقق هذا المخطط بعض النتائج الايجابية كالزيادة الملحوظة في الإنتاج الفلاحي والتي مكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الفواكه والخضر، بالإضافة إلى توفير أكثر من 171.000 منصب شغل فلاحي.[1]

[1] ياسين بوضياف، نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 184.

1-3- توسيع نطاق الحكم الراشد:

إن الظفر بالمكاسب التي توافرها الشراكة بشكل عام، ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، وتتمثل هذه المؤسسات في ما يلي:[1]

- **المؤسسات المنظمة للسوق:**

هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفرات الحجم، نقص المعلومات،...الخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

- **المؤسسات المحققة للاستقرار:**

هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، و تتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالي، البنوك المركزية المسؤولية على الإدارة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

- **المؤسسات المانحة للشرعية:**

هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية للسوق، بوضع نظام يحمي الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة

مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف البيانات الاقتصادية فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة.

[1] قدي عبد الحميد، **الجزائر ومسار برشلونة**، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأوروعربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 9/8 ماي 2004، ص 07.

2- الآليات الخارجية:

تتمثل الآليات الخارجية في الإعانات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

2-1- ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات:

تعتبر المساعدات لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي، وقد استفادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة (1995-1999)، أي بنسبة 0.5% من المبلغ المخصص لبرنامج MEDA وهو 3.435 مليون أورو، وقد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه التالية:

-برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة (1995-1999) والذي مس التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية.

- تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية، وتحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية.

- تدعيم البنية التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

هذا فضلا عن المساعدات المقررة في إطار البرنامج التأشيري الوطني (PIN) للفترة (2000-2004) والذي رصد له مبلغ 150 مليون أورو فقط.

2-2- ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب مايسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانىء، المطارات، السكك الحديدية) وشبكات الإتصال السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج وتدخل ضمن التكاليف.

[1] سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المطلب الثاني: مستجدات الشراكة الأوروجزائرية

بعد أربعة عشرة سنة من تطبيق الاتفاق الجديد للتعاون الأوروجزائري الذي أرسى حوارا مفتوحا وتعاونا شاملا يتضمن الأبعاد السياسية الأمنية والاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية والإنسانية إلا أن اتفاق الشراكة لم يستطع تحقيق النتائج المرجوة من الطرف الجزائري.

إن الإتحاد الأوروبي يعد أهم شريك تجاري للجزائر بحصة تفوق 60%، انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي من 8.2 مليار دولار قبل تطبيق اتفاق الشراكة 2002- 2004 إلى 24.21 مليار دولار قبل توقيع اتفاق الشراكة إلى 36.3 مليار دولار في سنة 2011 أي بزيادة تصل 140% ،إلا أن الجزائر وجدت أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت إلى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد أحد أهداف هذا الاتفاق وبالتالي طلبت تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و 16 من إتفاق الشراكة وبالتالي تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الزراعية.

وبعد ثماني جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر من 2017 إلى 2020 ،ويعتبر معطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لسنوات إضافية لمواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر.

أما من الناحية الجبائية فإن الجزائر خسرت 2.8 مليار دولار بين سنتي 2005 – 2009 بسبب إلغاء التعريفة الجمركية وكانت ستخسر 8.5 مليار دولار بين سنتي 2010- 2017.

لو أبقى على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاق قبل التعديل.[1]

[1] إبراهيم قلواز، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، الحوار المتمدن، 2016/08/11 على الموقع الالكتروني:
https ://www.ahewar.org.m.asp تاريخ التصفح 2019/05/28.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل مضمون اتفاقية الشراكة وإبراز انعكاساتها على مختلف القطاعات الاقتصادية يتضح أنها تركز على إقامة منطقة تبادل حر، وأن الأبعاد الأخرى تكون مهملة، فكل المؤشرات تدل على إن الإتحاد الأوروبي هو المستفيد الأول من هذه الاتفاقية، وقد سجلت الجزائر خسائر جبائية كبيرة بسبب تفكيك الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وما يجب التنويه عليه هو أن اتفاق الشراكة سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها، ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة وهذا يتمثل تهديدا وتعقيدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الاتحاد الأوروبي وفي ظل إقصاء المنتجات الزراعية من منطقة التبادل الحر. فإن اتفاقية الشراكة لا تحمل أي ميزة للطرف الجزائري، وفي ما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر أن تدفق الاستثمار الأجنبي من الإتحاد الأوروبي انعكس إيجابيا بعد اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي أن الجزائر استفادت خلال الفترة (2002-2017) من تدفقات الاستثمارات الواردة من الاتحاد الأوروبي بـ: 332 مشروعا، كما أن هذه الاستثمارات توجه أساسا إلى قطاعات أهمها قطاع المحروقات والصناعة. أما في ما يخص المبادلات التجارية يعد الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر.

كما توصلنا إلى أن هناك أثار إيجابية وسلبية للتجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني والناتج عن اتفاق الشراكة، وإن نجاح هذا الاتفاق يتوقف على الدعم التقني والمالي المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا من أجل تأهيل مؤسساتنا اقتصادنا وتوسيع تطبيق الحوكمة في ظل الشفافية وسط الإجراءات الإدارية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن الشراكة الأوروجزائرية و إن كانت فرضتها التحولات الدولية الداعمة لتحرير الاقتصاد و الدخول في اقتصاد السوق، إلا أن هذا لم يمنع الجزائر من التعامل بندية مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من عدم التكافؤ بين الطرف الجزائري و الطرف الأوروبي من الناحية الاقتصادية و التقنية و المالية و هذا حرصا من الجزائر على حماية مصالحها الحيوية و على رأسها الوصول إلى اقتصاد قوي يضمن المنافسة.

لقد تركزت دراستنا هذه على موضوع الشراكة الأوروجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، من خلال ابراز الآثار والنتائج التي ستترتب عن هذا الاتفاق في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل على الاقتصاد الوطني.

1- النتائج:

سمحت لنا اختبار مختلف الفرضيات التي كانت بمثابة إجابات أولية على إشكالية الدراسة، الحصول على النتائج التالية التي تتحقق من خلالها من مدى صحة تلك الفرضيات.

- الوضع الغير متكافئ للاقتصاد الجزائري والاقتصاد الاوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الاوروبية .
- ان هذا الاتفاق حمل الاقتصاد الجزائري خسائر عديد نتيجة تقلص إيرادات الدولة الناجمة عن نزع الرسوم الجمركية، كما ان اقامة منطقة التبادل الحر سينجر عنها فتح الاسواق الجزائرية امام المنتوجات، الامر الذي يؤدي إلى افلاس العديد من المؤسسات وبالتالي تسريح العمال وانتشار البطالة كما يتيح هذا الاتفاق بعض المزايا بفعل إنخفاظ أسعار السلع المستوردة من الاتحاد الاوروبي وهو مايثبت صحة الفرضية الاولى.

- لم يتم تنفيذ برنامج MEDA الخاص بدعم الشراكة مع الجزائر بصفة كاملة، كما أن المخصصات المالية المخصصة للجزائر في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار غير كافية إذا ما قُررت بتلك الممنوحة لدول شرق المتوسط، و حتى المخصصة للدول المغاربية الشقيقة، و هذا ما يتضح أن الدعم المالي للبرامج الإصلاحية للجزائر خلال هذه الفترة لم يكن في المستوى المطلوب و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- انتهجت السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات و السياسات مست القطاعات الصناعية منها والفلاحية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني و تأهيلها لمواجهة المنافسة الأوروبية إلا أن هذه السياسات لم تكن كافية لمواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة و هو ما دفع الحكومة الجزائرية الى تأجيل الدخول في منطقة التبادل الحر و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

2- التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلها إليها يمكن تقديم عدد من التوصيات و الاقتراحات التالية:

– بالرغم من مرور أربعة عشر سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ لم تتضح بعد الصورة حول الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق ويرجع إلى عدة عوامل أهمها تأجيل منطقة التبادل الحر بحلول عام 2020.

– على الجزائر البحث عن فضاءات اقتصادية جديدة على المستوى الإقليمي أو تفعيل التكتلات السابقة كمبادرة النيباد أو الاتحاد المغاربي و الدخول في التفاوض بشكل جماعي من أجل إعطائها قوة و أفضلية في التفاوض كما يفعل الاتحاد الأوروبي.

– من المفروض تعديل مضمون و أهداف اتفاقية الشراكة بشكل يتحقق معه التوازن في المصالح المشتركة للطرفين الجزائري و الأوروبي و ليس لمصلحة طرف على حساب طرف آخر.

– تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر تنظيما، و تأهيلا، و دعاية، و القضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم و استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا الاستثمار المحلي.

– إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسة في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية، و كذا إصلاح المنظومة الجبائية لتخفيف الأثر السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة.

– ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

– السعي إلى وجود أسواق جديدة إلى جانب السوق الأوروبي للتقليل من الآثار السلبية لمنطقة التبادل الحر.

– الاستفادة من المرحلة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد تأجيل منطقة التبادل الحر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962، 1989 – 1990، 2005)، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2012.
2. تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
3. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2012.
4. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر (التجربة الجزائرية)، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. مياسي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

المجلات:

1. زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
2. بهلولي فيصل ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث(العدد 11)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012.
3. بوضياف ياسين ، نوري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 16)، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.
4. داود الغنجة هشام، تقييم الآثار الأستاتيكية والديناميكية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (العدد 03)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2009.
5. زغيب شهرزاد، الشركة الاوروجزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 52)، المجلد ب، 2009.
6. سعد الله عمار، رواينية كمال، أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية– حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2016.
7. سمينة عزيزة، الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث(العدد9)، جامعة ورقلة 2011.

8. علي لزهر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 05)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2009.

9. قرامطية زهية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر 2013.
10. محمد لحسن، كريم بوروشة، الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 4)، 2016.

11. براهيمي بن حراث حياة، قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2004)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 21)، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2017.
12. –زعباط عبد الحميد، الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية(العدد 01)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
13. –كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 08)، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الملتقيات:

1. براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في 13– 14 نوفمبر 2006.
2. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8– 9 ماي 2004.
3. رميدي عبد الوهاب، سماي علي الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13– 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.
4. قدي عبد الحميد، مسار الجزائر وبرشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأوروعربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8– 9 ماي 2004.

5. قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13- 14 نوفمبر 2006.
6. محمد مرسي سلوى، الشراكة الأورو عربية مالها وما عليها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربية كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8- 9 ماي 2004.
7. موالدي سليم، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقسيم، جامعة الخميس مليانة، الجزائر، 13 ماي 2013.
8. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.

المذكرات:

1. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية والعمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015- 2016.
2. بشكيط سهام، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009.
3. بلورغي نادية، تداعيات أزمة منطقة اليورو في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015- 2016.
4. بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من التغيرات الكلية- مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.
5. بوزكري جمال، الشركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة وهران، 2012- 2013.
6. رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي- حالة الجزائر- رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.
7. زايد مراد، دور الجمارك في اقتصاد السوق- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر- الجزائر، 2006.

8. سلامة وفاء، دراسة واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأوروجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015- 2016.
9. شواشي فاطمة، دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017- 2018.
10. عديسة شهرة، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016- 2017.
11. غفال إلياس، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000- 2014)، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ى 2016- 2017.
12. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011- 2012.
13. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012- 2013.

المقالات:

1. -حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، مقال حول أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، جامعة وهران، 2007.

المواقع الالكترونية:

1. الآلية الأوروبية للجوار ENPICBC MED على الموقع الإلكتروني:
2. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، مقدمة حول اتفاق الشراكة- Caci، على الموقع الالكتروني https://www.caci.dz:.
3. المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2017 على الموقع الإلكتروني: www.douane.dz.
4. الموقع الإلكتروني: Lthd<algeria<<https://europa.eu.
5. بوقموم محمد، معيزي جزيرة، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993- 2008)، على الموقع الالكتروني http//www,iasj,net.

6. شافية شاوي، رضا جاو حدو، الشراكة الأوروجزائرية كسبيل لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: ebook<<www.qau.ye.
7. The european– nei<www.enpicbcmed.eu
8. –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني: http//www.andi,dz/Index PHP .
9. وزارة التجارة، اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، على الموقع الالكتروني: https://www:commerce,gov,dz